الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنفقات العامة

في إطار إشباع الحاجات العامة المتزايدة للمجتمعات، زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي زاد من النفقات العامة، وأصبحت النفقات العامة أحد شقي السياسة المالية ذو الأهمية الكبيرة لتحقيق التوازنات المختلفة، بعدما انحصر الإنفاق على وظائف الدولة المتعلقة بإشباع الحاجات العامة التقليدية، من أمن وقضاء ودفاع.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تمثل النفقات العامة أحد شقي علم المالية العامة بالإضافة إلى الإيرادات، حيث تمثل النفقات العامة بتقسيماتها المختلفة المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة في سبيل اشبع الحاجات العامة، وفي ظل تزايد هذه الاحتياجات تشهد النفقات العامة تزايد مستمرا لأسباب عدة حقيقية وظاهرية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (محرزي، 2015، صفحة 55) وبذلك تكون أركانها على النحو التالي:

1. شكل النفقة العامة

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من باب النفقات العامة، كما ولا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني (أي دون إيجار وليس المقصود السكن الاجتماعي الذي يدخل ضمن النفقات التحويلية) أو النقدية كالإعفاء الضريبي أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة، عدى الإنفاق العيني في فترة الحروب كاستثناء لتعذر الحصول على احتياجات الدولة نقدا. (محرزي، 2015، صفحة 56)، وبالمقابل هناك من يؤكد في تعريف الإنفاق العام على أنه كم من المال وليس كمًا من النقود، ويضرب في ذلك بأمثلة من النفقات العامة العينية الأراضي التي تقوم الدولة بتخصيصها لبعض النقابات وبعض الأفراد الذين ينتمون للقوات المسلحة والشرطة، دون أن تقوم تلك الجهات والأفراد بدفع المقابل، بالإضافة إلى ذلك وفي حالة حصول الدولة على منح وإعانات عينية من دول أخرى وتقوم بتوزيعها على

بعض الأفراد دون مقابل فإن قيمة تلك الإعانات ضمن النفقات العامة العينية القابلة للتقويم النقدي. (عبد الحميد، 2004/ 2005، الصفحات 174- 175)

2. مصدر النفقات العامة

تصدر النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها، حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة، ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتبعا لذلك تعتبر النفقة العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية (المعيار القانوني) بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي (المعيار الوظيفي).

وعلى العكس من ذلك لا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام، فالتبرعات التي يقوم بها الأفراد لإنشاء المدارس والمستشفيات أو غيرها لا تعد نفقة عامة. (طاقة و العزاوي، 2007، الصفحات 33- 34)

3. هدف النفقة العامة

يأتي تقدير الدولة للمنافع العامة انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، لذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة أو ما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 34)

المطلب الثاني: قواعد النفقة العامة

1- قاعدة المنفعة

أي أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، والمقصود بذلك ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض شرائح المجتمع على حساب أخرى، كما يقصد أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقية للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات، على ضوء احتياجات كل المصالح وأوجه الإنفاق الأخرى. (محرزي، 2015، الصفحات 82- 83)

2- قاعدة الاقتصاد

والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، ومن مظاهر التبذير أنه وفي الكثير من الدول ولاسيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية، وعدم الاستغلال العقلاني لها، وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 35)،

3- قاعدة الترخيص

ويعني ذلك أن مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 35)

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة

لا بد من الإشارة إلى أن أسباب تزايد النفقات العامة تنقسم إلى قسمين، ظاهرية وحقيقية.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية، أي أن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، ومن أسباب ذلك ما يلي:

1. **تدهور قيمة العملة:** فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات(محرزي، 2015، صفحة 92) .
2. **تزايد عدد السكان والتوسع الإقليمي** (احتلال أو استرداد جزء من إقليم الدولة): إن الزيادة في حجم الإنفاق العام بنفس التزايد السكاني يعني أن زيادة حجم الإنفاق العام ليست في الواقع سوى زيادة ظاهرية، فهذه الزيادة ليست ناتجة عن التنوع في الخدمات ولا تحسينها نوعها وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات ذاتها من قبل الأعداد المتزايدة من السكان واحتياجات الأقاليم الجديدة.

ولا تتأثر النفقات العامة بالزيادة المطلقة في حجم السكان فحسب، وإنما بالتغيرات الهيكلية في السكان ، فارتفاع عدد ا أطفال في سن التعليم يؤدي إلى زيادة في النفقات التعليمية لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، كما أن زيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة في المرتبات التقاعدية والنفقات الصحية (العلي، 2011، صفحة 62).

3. **اختلاف الفن المالي:** ومثال ذلك تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب بعض هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 44)

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزيادة الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويمكن إرجاع أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى:

1. **الأسباب الاقتصادية:** ومن الأسباب الاقتصادية ما يلي:

إن لحجم الدخل الوطني وتطوره تأثيرا ملحوظا على حجم الإنفاق الحكومي من خلال ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل في شكل ضرائب، وحتى لو افترضنا عدم حدوث تغير في نسبة الضرائب المفروضة وعدم فرض ضرائب جديدة فإن زيادة الدخل القومي تعني زيادة الأوعية الضريبية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة، مما يمكن الدولة من زيادة نفقاتها العامة، هذا من جهة بالإضافة إلى أن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة في معدل الدخل الفردي مما يؤدي بدوره إلى تغير في هيكل الطلب على السلع والخدمات وبالنتيجة تحصل زيادة أخرى في الدخل مضاعف الإنفاق مما يؤدي إلى نقل الطلب إلى مجالات أخرى، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق (في حالة انتعاش في الاقتصاد). (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 45) كما أن المنافسة الدولية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية وتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وإما في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود أمام المنافسة الأجنبية.

كما أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى خلق سلع اجتماعية جديدة ومن ثم إلى خلق سلع أنماط استهلاكية جديدة ويعتمد مدى ذلك على طبيعة ومدى التغيرات التكنولوجية فمثلا اختراع السيارات السريعة أدى إلى خلق حاجة إلى شبكات من الطرق السريعة، وهذا ما انعكس على زيادة النفقات العامة. كما أن مساعي الدول النامية في محاربة التخلف والتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كالطرق والطاقة والري والمشروعات الاستثمارية الضخمة التي يعزف عنها الأفراد وغيرها، تؤدي إلى زيادة النفقات العامة (العلي، 2011، صفحة 64).

2. **الأسباب الاجتماعية:** إن لتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية دور في تزايد النفقات العامة، كون حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف. كما وأن لزيادة الوعي الاجتماعي بحقوق المواطنين أيضا دور في زيادة النفقات العامة، كما وأن انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وزيادة اهتمام الدولة بالطبقات المحرومة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

3.الأسباب السياسية: يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجية السياسية داخليا نتيجة انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة، أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي بالإضافة إلى نمو العلاقات الدولية بسبب ازدياد حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة وازدياد نفقات الدولة في المنظمات الدولية وكذلك ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول القيام بها من تقديم للمساعدات والمنح المادية والتقنية للدول الأجنبية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أضف إلى ذلك أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية إرضاء للناخبين وإلى الإكثار من تعيين الموظفين لأنصاره مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة.

4.الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري وارتفاع عدد العاملين فيه من موظفين وعمال، وصاحب ذلك الارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة في النفقات العامة سواء في شكل أجور ومرتبات أو ما كانت ثمنا لمشتريات الدولة.

يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم متابعته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العمومية إلى زيادة الإنفاق العام.

5.الأسباب المالية: وتتضح من خلال عنصرين هما:

- ✓ سهولة الاقتراض: وما يترتب عن الاقتراض من دفع للأقساط والفوائد مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة.
- ✓ وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين، مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية. (محرزي، 2015، الصفحات 95- 97)

المبحث الثالث: تقسيم النفقات العامة

لقد زادت أهمية تقسيم النفقات العامة من تزايد وظائف الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة.

وتأخذ كل دولة بالتقسيمات التي تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا وضع كتّاب المالية جملة من التقسيمات للنفقات العامة وفق معايير علمية وعملية، ومنها ما يلي:

المطلب الأول: التقسيمات العلمية

الفرع الأول- النفقات العادية والنفقات غير العادية – حسب معيار الدورية

يستند هذا التقسيم إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، فالنفقات العادية هي التي تتكرر سنويا بصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين والنفقات الإدارية (مثل نفقات صيانة الطرق، نفقات الإدارة والعدالة وغيرها)، أما غير العادية فهي النفقات التي تتسم بالانتظام والدورية أي لا تتجدد كل سنة كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود وجسور وغيرها، غير أن قيام الحروب وانتشار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى إنفاق المزيد من الأموال العامة، وبما أن مصادر الإيرادات في تلك الفترة متمثلة في الدومين والضرائب لم تكن كافية لتمويل تلك الزيادة في الإنفاق، لذلك أصبح من الضروري البحث عن موارد أخرى للتمويل، لذا قسمت النفقات إلى نفقات عادية يتم تمويلها من الإيرادات العادية ونفقات غير عادية يتم تمويلها من الإيرادات غير العادية كالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

أن هذا التقسيم لم يعد يتلاءم مع المفهوم الحديث للمالية العامة، فالنفقات التي ينظر إلى كونها غير عادية أصبحت من النفقات العادية والتي تتكرر سنويا، فالإنشاءات الكبيرة قد لا تتكرر سنويا بذاتها قد تتكرر بنوعها، كما أن التكرار السنوي لم يعد أمرا هاما وخاصة بعد أن أصبحت الخطط الاقتصادية توضع لعدة سنوات، كما أن التطور الحديث في المالية العامة المعاصرة سمح باللجوء إلى أي مصدر للتمويل إذا كان الوضع الاقتصادي يسمح بذلك. (طاقة و العزاوي، 2007، الصفحات 53- 54)

الفرع الثاني: النفقات الفعلية (الحقيقية) والنفقات التحويلية - حسب معيار مقابلها

يمكن أن تقسم النفقات العامة طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالدولة تحصل على مقابل لكل هذه النفقات، كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاجي جديد. (محرزي، 2015، صفحة 72)

ويقصد بالنفقات التحويلية (الناقلة) أو نفقات إعادة التوزيع، تلك المبالغ التي تنفقها الدولة دون مقابل إي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة، وكل ما تبغيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة أي نقل الدخل من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ويمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بطريقة غير مباشرة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي لهذه الفئة. (طاقة و العزاوي، 2007، صفحة 55) مع ملاحظة أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للإنفاق التحويلي تتمثل فيما يلي:

- **نفقات تحويلية اقتصادية:** تتمثل في الإعانات الممنوحة للمشروعات الإنتاجية سواء بهدف تشجيع تلك المشروعات على البيع بأسعار منخفضة، خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية أو التصديرية أو بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية لإنتاج بعض السلع والخدمات التي يعجز نظام آليات السوق الحر عن تحقيق الكفاءة في مجال إنتاجها واستهلاكها. (إعانات الاستغلال إعانات تحقيق التوازن إعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية (محرزي، 2015، الصفحات 74-75)
- **نفقات تحويلية اجتماعية:** كإعانات البطالة، الإعانات المقدمة لكبار السن والعجزة، إعانات الفقراء وغيرها.
- **النفقات التحويلية المالية:** الهدف منها هو مواجهة عبء الاقتراض العام أي خدمة الدين العام. (عبد الحميد، 2004/ 2005، الصفحات 189- 190)

المطلب الثاني: التقسيمات العملية

تختلف الدول في تقسيم نفقاتها تبعا لفلسفة الدولة من ناحية ولظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، ومن هذه التقسيمات ما يلي:

الفرع الأول: التقسيم الإداري

يعد هذا التقسيم انعكاس للهيكل الإداري للدولة، حيث تبوب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاصة بوزارة معينة، أو وحدة إدارية كبيرة ترتبط بالدولة بشكل مشابه لارتباط الوزارة ضمن الهيكل التنظيمي للدولة، مثل مجلس ا أمة وغيرها.

الفرع الثاني: التقسيم الوظيفي

يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها، بصرف النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به، كأن يتم تقسيم النفقات العامة إلى وظائف الشؤون الخارجية، والثقافة والتعليم والشؤون الإجتماعية والشؤون الاقتصادية وغيرها.

الفرع الثالث: التقسيم الاقتصادي (النوعي)

يعتمد تقسيم النفقات العامة تبعا لهذا النوع على طبيعة النفقة العامة الاقتصادية وآثارها في البنى المختلفة للاقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، فالنفقات الجارية هي تلك النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة للدولة كرواتب الموظفين وتكلفة الصيانة ونفقات الإدارات اللازمة لتسير النشاط الحكومي،أما النفقات الرأسمالية فهي تلك النفقات التي تتعلق بالثروة الوطنية والرأسمال الوطني مثل نفقات الإنشاء والتعمير والتجهيز، حيث تختلف النفقات الجارية عن النفقات الاستثمارية من حيث:

- الأمد الذي تستغرقه عملية استهلاك السلع والخدمات، فإذا كانت الاعتمادات قد صرفت على شراء سلع وخدمات تستهلك خلال الفترة المحاسبية، وعادة ما تكون سنة، اعتبرت جارية، أما إذا صرفت على موجودات ثابتة التي يزيد أمدها عن السنة اعتبرت رأسمالية.
- العائد المحقق: إذا كانت النفقة لا تدر دخلا اعتبرت جارية، وإن أدى الإنفاق إلى إدرار عائد اعتبرت رأسمالية. (العلي، 2011، صفحة 20)
- حجم المال المستخدم: يعد المال القليل الذي لا يتجاوز مبلغا معينا إنفاقا جاريا، والعكس رأسماليا.
- التكرار أو الانتظام: تتصف النفقات الجارية بالتكرار ، ولا تتصف الرأسمالية بالتكرار.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات العامة على النشاط الاقتصادي تأثيرا مباشرا وتأثيرا غير مباشر، كما يلي:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

1-آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

على اعتبار النفقات العامة جزء هام من الطلب الكلي الفعال فإن أي زيادة في الأولى تؤدي إلى زيادة واضحة في الثاني، مما ينتج عنه زيادة في حجم الإنتاج والتشغيل، ولكن كل هذا بحسب مجال تدخل الدولة وبحسب حجم النفقة ونوعها سواء كانت حقيقية أم تحويلية، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

أولا- آثار النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية على الإنتاج الوطني

تعمل هذه النفقات على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني، وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة أو الخاصة كإعانات اقتصادية، كما سنوضحها في العنصر الموال. (محرزي، 2015، الصفحات 100- 101)

ثانيا- أثار الإعانات الاقتصادية على الإنتاج

ويقصد بها الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات العامة والخاصة بهدف تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتقدم هذه الإعانات إما بصورة مباشرة كإعانات نقدية وتجهيز هذه المشروعات بالمعدات والآلات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي، أو بصورة غير مباشرة بشكل إعفاءات ضريبية مما يشجع المنتجين على الاستمرار بالمشروع، وتسهم هذه الإعانات في توزيع المشاريع قطاعيا وجغرافيا، وذلك عن طريق التوجه نحو بعض الأنشطة الاقتصادية المطلوب تطويرها وتوسيعها بقصد تحقيق التوازن في النمو قطاعيا. ومن الإعانات الاقتصادية أيضا الإعانات المقدمة لدعم الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع التصدير وزيادته مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وما يترتب عنه إنعاش النشاط الاقتصادي. (طاقة و العزاوي، 2007، الصفحات 64-65)

ثالثا- أثار النفقات الاجتماعية على الإنتاج الوطني

تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، حيث تكون الإعانات الاجتماعية على شكلين:

- **إعانات نقدية:** تكون بهيئة نفقات نقدية، ومن صورها، إعانات البطالة وإعانة والأحداث وغيرها.
- **إعانات عينية:** بشكل سلع وخدمات، ويعد الإنفاق على الصحة والتعليم من الإعانات الاجتماعية العينية الأكثر شيوعا، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليمي والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج. (محرزي، 2015، صفحة 102)

الفرع الثاني: أثار النفقات العامة على الاستهلاك

يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك القومي من عدة جوانب أهمها:

- نفقات الاستهلاك الحكومي العمومي: وهي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات وغيرها. (محرزي، 2015، صفحة 103)
- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: فعندما تعطي دخلا في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني، بالإضافة إلى ذلك إذا قامت الحكومة بإعطاء إعانات بطالة وغيرها أو إعطاء دعم عيني فهي تزيد من الاستهلاك الوطني مع اختلاف في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك بحسب الدول. (عبد الحميد، 2004/ 2005، صفحة 196)

الفرع الثالث: أثار النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني

يؤثر الإنفاق العام على هيكل توزيع الدخل الوطني في مرحلتين، المرحلة الأول هي مرحلة توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، ومرحلة التوزيع النهائي التي تسمى بمرحلة إعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

الفرع الأول: أثر المضاعف

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

فعندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في:

الإنتاج ⟵ الدخل ⟵ الاستهلاك ⟵ الإنتاج

مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك يسمى بالمضاعف.

ولما كان أثر المضاعف ذو علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، وبطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى، ولذلك تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات.

فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات أي ذوي الدخل المحدود، فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات الموجهة لهؤلاء، أما أصحاب رأس المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة إليهم، حيث أن ميلهم الحدي منخفض، أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي، ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يكون أثر المضاعف ضعيف نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك. (محرزي، 2015، الصفحات 108- 109)

الفرع الثاني: أثر المعجل

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاد المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاج

السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.

والجدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر. (محرزي، 2015، الصفحات 110- 111)